

سعر البنزين في سورية أقل من الأردن وأعلى من لبنان عربش لـ«الوطن»: استهلاك سورية من البنزين حالياً ٥٠ بالمئة من استهلاك ما قبل الحرب

صناعي: تجربة استيراد المشتقات النفطية من قبل الصناعيين والفعاليات التجارية لم تنجح سابقاً

رامز محفوظ



كشف الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح خاص لـ«الوطن» بأن أسعار المشتقات النفطية في المشتريات الدورية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي أعلى بكثير من الأسعار المتداولة عالمياً فعلى سبيل المثال فإن سعر طن الفيول عالمياً أقل اليوم بحوالي ٢٠ بالمئة من سعره في سورية. ولفت إلى أنه بالنسبة للبنزين والمازوت فإن الحكومة من الممكن أن تحقق وفر جيد بما فيها لو كانت عملية الإنتاج تتم وفقاً للمعايير المعيارية في الإنتاج. لافتاً إلى أن المصافي في سورية تعاني من القدم وبالتالي فإن تكاليف الإنتاج في المصافي السورية أعلى مما هي عليه في كثير من دول العالم وبالتالي فإن سعر التكلفة الصادر في المشتريات السعريّة للمشتقات النفطية التي توزع للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى والمستهلك أعلى من كثير من الدول وأقل من بعض الدول فعلى سبيل المثال فإن سعر البنزين في سورية أقل من الأردن وأعلى من البنزين في لبنان. وبين بأن المازوت غير متوفر بشكل الكافي لكن البنزين يعتبر متوفر إذ إن استهلاك سورية من البنزين يقدر بحوالي

مليار وثمانمئة مليون لتر سنوياً وهو أقل بنسبة ٥٠ بالمئة من استهلاكنا قبل الأزمة. وأوضح بأنه رغم انخفاض أسعار المشتقات النفطية عالمياً تم رفع أسعار

في تخفيض أسعار مبيعها باعتبار أن هذه التجربة لم تنجح سابقاً وأدت إلى حدوث خلل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين زيزان بأن قيام جهة رسمية باستيراد المشتقات النفطية يعتبر أفضل من السماح لجهات أخرى باستيرادها، موضحاً بأن ما يهم الصناعي والتاجر اليوم هو توفر المشتقات النفطية. وأشار إلى أن ما يحتاجه الصناعيين من كافة أنواع المشتقات النفطية متوفر اليوم ويتم تحديد مخصصات المنشآت الصناعية بناءً على كشف تقوم به لجنة مختصة تقدر من خلاله حاجة هذه المنشآت. مبيّناً بأنه آلية التوزيع يتم متابعتها من قبل غرفة الصناعة. وأوضح زيزان بأن المخصصات التي توزع للصناعات تعتبر كافية في الظروف الحالي باعتبار أنه ليس هناك ضغط عمل وحاجة لزيادة الإنتاج بسبب غلاء الأسعار إذ إن الكميات المنتجة حالياً تغطي حاجة السوق لكن في حال كان هناك ضغط عمل كبير من أجل زيادة الإنتاج فإننا سنضطر لشراء هذه المواد من السوق السوداء.

لافتاً إلى أن بإمكان الصناعي الحصول على مخصصاته عن طريق شركة خاصة مختصة بتوزيع المازوت أو عن طريق شركة «محرقات».

بدوره اعتبر عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب محمد زيزان أن إعادة تجربة استيراد المشتقات النفطية من قبل الصناعيين والفعاليات التجارية سوف لن تكون ناجحة خلال هذه الفترة ولن تساهم

لا زيادة على التأمين الإلزامي للسيارات

تسديد تأمين السيارات «إلكترونياً» سيكون خياراً في النصف الثاني من العام الحالي

عبد الهادي شباط

من ٢,٥ مليون ليرة إلى ٣ ملايين ليرة، وداخل المشافي العسكرية والعامّة من ٥ ملايين ليرة إلى ١٠ ملايين ليرة، متضمنة زيادة البدائل الصناعية من ١ مليون ليرة إلى ١,٥ مليون ليرة في المشافي الخاصة، ومن ١,٥ مليون ليرة إلى مليوني ليرة في المشافي العسكرية والعامّة. وتم رفع الحد المالي الرصيد للإجراءات خارج المشفى (معيّنات، مخابر، أدوية، مراكز أشعة) من ٢٥٠ ألف ل.س إلى ٥٠٠ ألف ل.س. ومن ٣٥٠ ألف ل.س إلى ٦٠٠ ألف ل.س لمن لديه دواء مزمن، وإضافة إجراءات خارجيين لأي من الإجراءات التالية: (معاينة طبيب، مخبر، أشعة) في المشافي العسكرية أو العامة للمؤمن عليهم في حال انتهاء الزيارات الثلاث المخصصة لهم خارج المشفى عند الضرورة، ومن الممكن استخدامها في حالات إعادة تقييم المرض المزمن. وكذلك الإبقاء على بوليصة التأمين الصحي للمؤمنين في القطاع الإداري حيث كان الحد يسدها المؤمن عليه) التي تم اعتمادها مع بداية شهر آذار من العام الماضي، وزيادة التعرفة الطبية لمختلف الخدمات الطبية، بما يواكب التضخم الحاصل في التكاليف ويضمن استقرار الشبكة الطبية، وعدم تقاضي فروقات أسعار من المؤمن عليهم.



المشافي العسكرية والعامّة من ٥ ملايين ليرة إلى ١٠ ملايين ليرة، متضمنة زيادة البدائل الصناعية من ١ مليون ليرة إلى ١,٥ مليون ليرة في المشافي الخاصة، ومن ١,٥ مليون ليرة إلى مليوني ليرة في المشافي العسكرية والعامّة.



قرار للمركزي يوقف التصدير

رئيس لجنة تصدير الحمضيات لـ«الوطن»: كل عمليات التصدير متوقفة بشكل كامل من الحمضيات والخضار والفواكه

هنا غانم



كشف رئيس لجنة تصدير الحمضيات بسام علي عن حال المصدرين الذي وصفه «بالسيئ» وإلى الهاوية، في حال استمر العمل بالقرار رقم ٢٠ الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام ٢٠٢٤ والمضمن تنظيم تعهدات القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، موضحاً في حديثه لـ«الوطن» أنه من تاريخ ٢٠٢٤/١/٥ حتى اليوم لم تصدر براداً وكل عمليات التصدير متوقفة بشكل كامل وليس جزئياً من الحمضيات والخضار والفواكه، لافتاً إلى أن القرار بين أن إعطاء مدة ٥ أيام للمصدرين مدة غير كافية، لافتاً إلى أن القرار قبل تعديله كان يؤكد على إعادة النسخة ٢/ من تعهد القطع إلى البنك المركزي خلال ثلاثة أشهر، مؤكداً أن هذه المدة كانت كافية للمصدر للقيام بعملية التصدير وفتح تعهد إجمالي لكن القرار الجديد أوقف عمليات التصدير خاصة الخضار والفواكه، موضحاً أن التعهد بخصوص مصدر الخضار والفواكه مختلف وإجمالي، يعني نحن أمام

أو غيرهما، وأشار إلى أن هناك سخطاً واستياء من المصدرين من جراء القرار ومن المستحيل تطبيقه بمهلة ٣ أيام فقط ونأمل من المصرف المركزي إعادة النظر بالموضوع واستثناء الخضار والفواكه من القرار أو إعطاء مدة أطول. وذكر أنه جرى اجتماع مع المحافظ وتقدمنا

بمذكرة للحكومة لإعطاء مدة لا تقل عن ١٠ أيام لأنه لا يمكن إرجاع أي إجراء قبل هذه المدة من أي مركز حدودي والتسديد لا يقل عن ٦٠ يوماً أقل مدة ممكنة، مشيراً إلى أن هذا يعرض المصدرين لعقوبة وضع اليد على سلفة التعهد الموضوعة بالبنك على كل سيارة ١,٤٢٠ مليون ليرة سورية وهو أمر شائن، وعضواً عن إيجاد حلول لتسهيل عمليات التصدير نجد أن هذه القرار ساهم في تعقيد وإيقاف عمليات التصدير. وطلب رئيس اللجنة القائم على إصدار القرارات بمصرف سورية المركزي بإعادة النظر بالقرار وتعديل القرار لأن حاويات الخضار والفواكه عمرها الافتراضي قليل جداً وهي ليست حاويات قماش أو خطوط أو سريامك إلخ وأن التسديد بهذه الطريقة ليس شبيه مستحيل بل هو أمر مستحيل إذ لا يمكن إبراء البيان وإعادته إلى المصرف خلال ٣ أيام. وبين علي أن ٩٩ بالمئة من منشآت الفرز والتوضيب متوقفة عن العمل منذ ٥ أيام وانخفضت القيمة الشرائية للمنتجات في الأسواق بنحو ١٥٠٠ ليرة سورية وقد أثرت سلباً في المزارع وفي مراكز التسويق وطلب بإيجاد حل بالسرعة القصوى.

الاستثمار يتنامى ويتحسن

زيتون لـ«الوطن»: ٢٨٦ مليون دولار استثمارات في المناطق الحرة وعدد المستثمرين ٦٨٢ مستثمراً

٩١١ بالمئة حجم الزيادة بإيرادات المناطق الحرة بعام ٢٠٢٣

جلنار العلي

أعلنت المؤسسة العامة للمناطق الحرة صورياً الاستثمارية لفرع المنطقة الحرة المرفئية باللاذقية، والتي تتضمن فرصاً استثمارية جديدة ومتنوعة وبمساحات مختلفة تناسب كل الأنشطة الاستثمارية. وفي التفاصيل، بين مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون في تصريح لـ«الوطن»، أن هذه الفرص تشمل أراضي معدة للبناء ومستودعات خاصة لتخزين البضائع، ومباني تصلح لإنشاء معامل عليها، لافتاً إلى أن هذه الفرص توافرت بعد أن أجرت المؤسسة إعادة تقييم لما كان مطروحاً للاستثمار ولم يتم استثماره، فقامت بتوزيع هذه الفرص وإعادة تصنيهاً تجارياً وصناعياً وخدمياً، لتلبية حاجة مجتمع الأعمال.

ووصف زيتون الإقبال على الاستثمار بالمناطق الحرة بأنه ممتاز، ويمكن اعتباره مقبولاً إذا ما قيس بالركود الاقتصادي العالمي، وهو في تحسن بشكل دائم، والتليل على ذلك أرقام العام الماضي التي يمكن اعتباره مؤشراً اقتصادياً مهماً، إذ تجاوز حجم إيرادات المناطق الحرة ٦٦٨ مليار ليرة بزيادة تصل إلى ٩١١ بالمئة عن عام ٢٠٢٢، بينما بلغت قيمة الرسوم الجمركية المستوفاة نحو ٧٨ مليار ليرة، ووصل رأس المال المستثمر إلى قرابة ٣٨٦ مليون دولار، في حين بلغ عدد المستثمرين بهذه المناطق ٦٨٢ مستثمراً، وعدد العاملين في المنشآت



المستثمرة ٥٦٣٠ عاملاً، كاشفاً عن تصدير بضائع واليات من المناطق الحرة بقيمة ٧٩٧,٦ مليار ليرة، واستيراد بضائع تتجاوز قيمتها ٨٥٩ مليار ليرة. وفي السياق، بين مدير المؤسسة أن المناطق الحرة تتنوع بين قصيرة الأجل وتبدأ من ثلاثة أشهر إلى ٥

سنوات، أو طويلة الأجل وتصل إلى ٢٠ عاماً وتكون هذه الاستثمارات مخصصة للأراضي المعدة للبناء لإقامة مشاريع صناعية وتجارية عليها. وتابع: «ويتميز الاستثمار بالمناطق الحرة بالإعفاء من كل الرسوم والضرائب، وبالديناميكية والسرعة في منح التراخيص والتسليم للمنشآت والمستودعات، وذلك بعد أن تمت أتمتة العمل في كل فروع المؤسسة، منوهاً بأن المؤسسة حريصة على تنفيذ خطتها الترويجية تعريف مجتمع الأعمال بالخدمات الصناعية والتجارية التي يجري تقديمها بهذه المناطق، وتقوم بشكل دائم بطرح المنشآت الاستثمارية المتاحة في فروع المؤسسة كفرص استثمارية ضمن خريطة يتم طرحها بشكل دوري. يذكر أن عدد المناطق الحرة في سورية يبلغ ٩ مناطق تتوزع في دمشق وعدرا ومطار دمشق الدولي ومنطقة في اللاذقية بالمرقا والداخل، وفي طرطوس وحلب وحسباء واليعربية، في حين تتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها بين أنشطة تجارية تتمثل بتجارة البضائع والسيارات والأليات بكل أنواعها وأشكالها، وأنشطة صناعية تتوزع على مجالات عدة منها صناعة الألبوة والإعلام والديوبلاج والمنتجات، وتعبئة زيت الزيتون، وصناعة حبيبات البلاستيك وأكياس النايلون والألبسة، والمباليات والخزفيات، إضافة إلى صناعة وتعبئة حليب الأطفال والارض، وفرز وتوضيب الخضار والفواكه، وصناعة الغزل.